

الفضاء المرئي بين المتطلبات الأكاديمية والإكراهات المهنية

د. صادق رابح

- جامعة الشارقة -

إننا نعيش عصر ثقافة الصورة بكل ما يعنيه ذلك من تكثيف لدلالاتها لتصبح محور العملية الاتصالية، وما يصاحب ذلك من تهميش للحوامل الأخرى، وهو ما يؤدي عموماً إلى استفراد الصورة «بتفسير» العالم وفق رؤية يطبعها التسطيح. فالتلفزيون مثلاً، باعتباره الأداة الأكثر تمثيلاً لهذه الثقافة، يضيق ذرعاً بالقراءات غير النمطية، التي تحاول أن تفكك خطابه وتقرّبه من المجتمع، كما يشير إلى ذلك بيار بورديو.

إن هذا التحوّل في تموقع الصورة داخل الثقافة العالمية، التي توصف في الاصطلاح الإعلامي بالجماهيرية، قد أدى إلى زيادة الاهتمام بها، إذ خرجت من فضاء الاهتمام العابر إلى دائرة الاهتمام الأكاديمي، دون أن ننسى الاحتفالية التي تصل إلى درجة «التقديس» أحياناً، من جانب القائمين على صناعة الصورة في بعدها التجاري. بحيث يمكن القول إن هذه الصناعة بعائداتها الضخمة تتحكم في المشهد الثقافي عموماً والإعلامي خصوصاً.

فإذا أخذنا الأداء الأكاديمي لكليات ومعاهد الإعلام المتخصصة في المجال السمعي البصري بهدف مساءلته وتقييمه ضمن الرؤية التي أشرنا إليها سابقاً، ومن أجل فاعلية معرفية أكبر لهذا التقييم، يجب أن نركز، في رأيي، على محورين: المحور التقني التكنولوجي، والمحور المضموني المعرفي. وواقع الحال أن التقنيات السمعية البصرية قد عرفت ثورات متتالية، ابتداءً من اكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية، مروراً باختراع الهاتف والعروض السينمائية، ووصولاً إلى البث الرقمي الأترناتي الذي شكل ميلاداً جديداً للفضاء السمعي البصري في حلته

نعيش عصر ثقافة الصورة
والتلفزيون هو الأداة الأكثر
تمثيلاً لهذه الثقافة.
صناعة الصورة بعائداتها
الضخمة تتحكم اليوم في
المشهد الثقافي عامة
والإعلامي خصوصاً.

الجديدة، والمتعالي على كل ما وصلت إليه البشرية حتى الآن. فالتكنولوجيات الرقمية الحديثة هي بالأساس سمعية بصرية، مضاف إليها عنصر الوسائط المتعددة، وما تمكّنه من تفاعلية، غيرت العلاقة بين القائمين على الاتصال وجمهور المستقبلين. أما الجانب المضموني، أي المادة الإعلامية بكل تفرعاتها والتي تُبث عبر الحوامل التكنولوجية، فإنها طوّعت لتتناسب مع آليات عمل هذه الحوامل، وهو تصديق لما ذهب إليه ماكلوهان بأن الرسالة هي الوسيلة. وهي حقيقة تظهر اليوم بكل تجلياتها في كل ما ينتجه الفضاء السمعي البصري.

هل مرد ذلك، غياب التأهيل المعرفي للقائمين على العملية الاتصالية سواء كانوا أكاديميين أو ممارسين، أم أن الأمر يتعلق ببيئة كونية يسيطر عليها دهاقنة الشبكات الإعلامية العالمية وترى في الصورة تجسيدا «للحقيقة» دون الحاجة إلى مصاحبة تفسيرية، أم للثنين معا؟ فإذا كان صحيحا أن الإمبراطوريات الإعلامية تسعى إلى تنميط الاستهلاك الإعلامي عبر مضامين هي أقرب إلى الإعلان منها إلى الإخبار، فإن القائمين على التأهيل الأكاديمي، عبر الكليات والمعاهد المتخصصة في السمعي البصري، يتحملون الكثير من ضحالة الممارسة الإعلامية في الفضاء السمعي البصري. فكليات الإعلام في العالم العربي مثلا، وباستثناءات قليلة، ما زالت تعتمد على مضامين تدريسية قديمة وكادر يفتقد إلى التأهيل المعرفي الموسع، مع عدم التمكن من التكنولوجيات الإعلامية الحديثة. ويمكن تقسيم الممارسة الأكاديمية، في هذا الشأن، إلى فئتين: فئة المدرسة القديمة التي ترى المضامين، على قدمها، محور التأهيل في السمعي البصري، وتتمن تزويد المتردد عليها بثقافة «موسوعية»، تبدأ بمبادئ في القانون، مروراً بالاقتصاد، ووصولاً إلى تقنيات الكتابة السمعية البصرية والإلقاء الإذاعي، الخ، على اعتبار أن الإعلامي الناجح يقع ضمن «منزلة بين المنزلتين»، فهو ليس أكاديميا بالمعنى الأول للكلمة، وليس متخصصا بالمعنى الدقيق. وهذه الفئة تؤسس لرؤيتها من منطلق أن علوم الإعلام والاتصال هي علم متداخل التخصصات «Interdisciplinarity»، بل هي خليط من الأدب والفلسفة والاقتصاد وعلم الاجتماع والألسنية والقانون، وعلم المكتبات، والتسويق، الخ. وهذه الفئة ترى في الدعوات المطالبة بتحديث مضامين موادها التدريسية وتكييفها مع سوق العمل مَسًا باستقلالياتها الأكاديمية المزعومة، وهي أبعد ما تكون عن التفاعل معه. ولهذا لا عجب أن لا يكون هناك ترحيب بخريجها في المؤسسات الإعلامية ويبقى معظمهم عاطلين عن العمل ومتساوين في فرص العمل الإعلامي مع غيرهم من خريجي التخصصات الأخرى، خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية. كما أن الكثير من أفراد هذه الفئة، لا يملكون ممارسة إعلامية مهنية إذاعية أو تلفزيونية معمقة، بل لديهم زاد معرفي أكاديمي يمتزج فيه الكثير من القديم مع القليل من الجديد، ويعتقدون أن الممارسة الإعلامية الجيدة هي الممارسة الخطابية، أي بمعنى أن الإعلامي الناجح هو من يكون «خطيبا مَفوَّها».

**البث الرقمي شكّل ميلاداً
جديداً للفضاء السمعي
البصري في حلتته الجديدة
والتكنولوجيا غيرت العلاقة
بين القائمين على الاتصال
وجمهور المستقبلين.**

**القائمون على التأهيل
الأكاديمي يتحملون الكثير
من ضحالة الممارسة
الإعلامية في الفضاء
السمعي البصري.**

أما الفئة الثانية، فهي تنتمي إلى ما يمكن تسميتهم بـ «عبدة» التكنولوجيا الذين يرون في هذه الأخيرة، العصا السحرية التي يمكن أن تجعل من الإعلامي ممارسا ناجحا بمجرد أن يتعرف على الكاميرات الرقمية مثلا ويستخدم لغتها ويتعرف إلى زوايا التقاط الصورة ويعرف كيفية القيام بالمونتاج الرقمي الكمبيوتر. ولذلك نرى أصحابها يسارعون إلى اقتناء آخر التكنولوجيات الإذاعية والتلفزيونية الرقمية ويؤثثون بها أستديوهاتهم. وتسمع لهم جلبة إعلامية كبيرة عندما يخطبون ودّ زبائنهم على صفحات الجرائد، بإعلانهم أن مؤسساتهم تتوفر على أحدث التقنيات الرقمية. أما عن المهارات المعرفية والاتصالية واللغوية والتحريرية والإلقاءية وكيفية استثمار لغة الجسد في العملية الاتصالية، فهي أشياء ثانوية يتم تزويد الطالب بجرعات خفيفة منها، على اعتقاد أن الطالب سيقوم باكتسابها ضمن عمله اليومي. والحقيقة أن هذا التقييم، الذي قد يبدو للبعض قاسيا بعض الشيء، يهدف إلى محاولة تشخيصية سريعة من الداخل لتجاوز العقبات والبحث عن تأهيل متوازن، ليس عبر الخطاب ولكن ضمن الممارسة، يجمع بين الكفاءة الاتصالية السمعية البصرية في بعدها المضموني والتقني وخاصة في حلته الجديدة: الرقمي.

إن الحديث عن مواضع الخلل يستدعي الحديث عن فقدان التكامل بين البعدين النظري والعملي التدريبي. ذلك أن أي ممارسة إعلامية صحية تتطلب الربط بين المفاهيم الإذاعية والتلفزيونية وتطبيقاتها العملية. فالتجديدات في قوالب الكتابة الإذاعية والتلفزيونية ستظل صيغا متعالية خالية من المعنى إذا لم تقترن بالتدريب العملي الذي يضفي عليها روحا ويمكنها من أن تصبح واقعا معيشا. إن تركيز غالبية المعاهد والكليات على الجوانب النظرية، التي على الرغم من أهميتها في تزويد الطالب بأرضية معرفية مثل قوالب الكتابة الإذاعية والتلفزيونية في الخبر والتحقيق، بصيغ تلقينية لن يفيد الطالب في شيء، حيث إن هذا الزاد المعرفي الضروري لا يتجاوز في أحيان كثيرة ما يمكن أن نطلق عليه الثقافة الامتحانية. فمواد مثل التحرير الإذاعي والتلفزيوني التي تدرّس ضمن أقسام وكليات الإعلام بجرعات دسمة في كثير من الأحيان، تصبح غير ذات معنى إذا لم يتم ربطها بالجانب العملي الذي يهيئ الطالب للدخول إلى الحياة المهنية بمهارات عملية يبني عليها مستقبلا.

أضف إلى ذلك، أن «تقادم» الجهاز المعرفي الأكاديمي للكثير من القائمين على تدريس المواد الإذاعية والتلفزيونية، هو من معوقات العملية التأهيلية في الميدان السمعي البصري، وحائل دون الوصول إلى تكوين حداثي يدمج الجديد ويهيئ الطالب لدخول معترك الحياة المهنية ولديه كفاية معرفية وعملية. كما أن هذه المعاهد أصبحت لا تختلف عن الكليات الثانية، فهي تعاني تضخما في عدد المسجلين بها وتقذف بهم إلى سوق العمل ليلتحقوا بجيش العاطلين عن العمل. فقد ولى ذلك الزمن الذي كان فيه انتقاء «المحوظين» يقوم على معايير دقيقة تقوم على الحدود الدنيا من الكفاءة اللغوية والاتصالية. فطالب هذه المعاهد اليوم يلتحق بها دون أن تكون لديه رؤية

الممارسة الأكاديمية تنقسم إلى فئتين :

- 1) المدرسة القديمة ترى المضامين على قدمها، محور التأهيل في السمع البصري: «الإعلامي الناجح هو من يكون خطيبا مفوها».
- 2) فئة تنتمي إلى ما يمكن تسميتهم بـ «عبدة» التكنولوجيا يكون الإعلامي ممارسا ناجحا بمعرفته لأحدث التقنيات الرقمية.

مستقبلية حول مستقبله المهني، ولا نبالغ إذا قلنا إن الكثير من الطلبة يلتحقون بكليات الإعلام لأن «حظهم العاثر» لم يمكّنهم من التسجيل في تخصصات أخرى. فمن واقع التجربة، تبين لنا أن الكثير من الطلبة يحرصون على دراسة الإعلام السمعي البصري كهالة تضيء على صاحبها نوعاً من «البرستيج» الاجتماعي أكثر منها اختياراً عقلياً مبنياً على قناعات وحلم مستقبلي. فالكثير منهم يعتقد أن تخصص إذاعة وتلفزيون لا يتجاوز التمرين على الظهور الاستعراضي أمام الكاميرا والولع بالمكياج، الخ. أما الكفاءة اللغوية والتواصلية والإلقاءية فهي أمور ثانوية مكّمة يمكن القفز عليها، بما تمكّنه المستحدثات التكنولوجية، وهو ما يسميه الباحث الفرنسي لوسيان سفاز «الإنسان الكسول». دون أن ننسى أنه ونظراً إلى ظروف موضوعية في أغلب الأحيان، فإن أغلبية التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية في هذه المعاهد قد تقادمت ولم تعد توفي بأغراض العملية التعليمية، في عالم يتسارع فيه ظهور المستحدثات التكنولوجية. فغالبية أستديوهات المؤسسات الأكاديمية ما زالت تعتمد على الأجهزة التماثلية، بينما الواقع يشير إلى أن الرقمي قد أصبح سيد الموقف، وقلما نجد مؤسسة إعلامية ما زالت تعتمد على الأجهزة القديمة، وهو ما ينعكس على تأهيل الطالب، إذ يضطر إلى «رسكلة» معارفه التقنية لمواجهة الواقع المتحرك.

ولكي تتمكن المؤسسات الأكاديمية والإعلامية من تجاوز العقبات التي أشرنا إليها سابقاً، يجب على الأولى أن تتجاوز نرجسيتها وتشرك المهنيين الأكفاء في إكساب الطالب مهارات عملية، مثل أن يتكفل الأكاديمي بالجانب النظري، وتسد مهمة التطبيق إلى أحد الممارسين الإعلاميين. وهذا ما أشرنا إليه بداية، عند الحديث عن ضرورة التكامل بين البعدين. ولن يكون هناك تكامل بالمعنى التفاعلي للكلمة، إلا إذا قبل الأكاديميون بضرورة إشراك المهنيين في العملية التأهيلية، ويكف هؤلاء الأخيرين عن اعتبار الخلفية النظرية «مضيعة للوقت»، ذلك أن الكثير منهم، خاصة من لم يتردد على كليات الإعلام، يعتقد أن الممارسة الإعلامية الحقة، الإذاعية والتلفزيونية خصوصاً، تقع ضمن فضاء التراكم العملي اليومي ولا علاقة لها بما يسمونه النظريات. كما يجب توطيد العلاقة بين المؤسسات، وذلك من خلال، مثلاً، التعاون في وضع مفردات ومحتويات المناهج الدراسية، وعقد اتفاقيات تدريب. إذ أن من نتائج هذا التكامل أن بعض المؤسسات الإعلامية يمكن أن تتعاقد مع بعض الطلبة، خاصة المتقدمين منهم دراسياً، لتوظيفهم وهم على مقعد الدراسة. أضف إلى ذلك أنه يجب على المؤسسات الأكاديمية العربية أن تستثمر القدرات الهائلة التي توفرها الأنترنت، مثل الكتابة التفاعلية والبث المتدفق الذي يقوم على الوسائط المتعددة. فهذه الأداة قد ثورت مفهوم التحرير الإذاعي والتلفزيوني من حيث الشكل والمضمون. فآلية الترابط النصي والصور، إذا أحسن استثمارها، تمكّن الإعلامي من تجاوز النمط السردى السائد، وتقديم تحقيق تلفزيوني مثلاً مع إشراك المشاهد في صناعته وتلقي انطباعاته بطريقة آنية. لكن الحاصل أن غالبية الأكاديميين

أي ممارسة إعلامية صحية
تتطلب الربط بين المفاهيم
الإذاعية والتلفزيونية
وتطبيقاتها العملية.

على المؤسسات الأكاديمية
والإعلامية تشريك المهنيين
الأكفاء في إكساب الطلاب
مهارات عملية.

في كليات الإعلام يفتقدون إلى مهارات التحكم في الأنترنت، وبالتالي فإن توظيف هذه الأداة في خلق صيغ تحريرية جديدة تغني التأهيل المعرفي للطلبة يظل بعيداً عنهم.

على ضوء ما ضمناه في حديثنا السابق، نعتقد أن التأهيل الأكاديمي العربي في مجالَي الإذاعة والتلفزيون بصورته الحالية، وإن كان يعي المتغيرات في هذا الميدان على مستوى الخطاب، فإنه ونظراً إلى أسباب موضوعية وذاتية ما زال بعيداً عن تحويل هذا الوعي إلى ممارسة عملية. فما معنى أن تتضمن بعض المناهج مسميات مواد مثل «التحرير الإذاعي والتلفزيوني الرقمي» كصيغات لغوية رنانة، بينما نجد أن المراجع المعتمدة في دراسته تعود إلى ما قبل ظهور الرقمي! إنها بالفعل إشكالية كبيرة، فهل يكفي أن نضيف كلمة رقمي على كل المواد، لنعلن أننا دخلنا عصر تلفزيون الألفية الثالثة. كما أن الاكتفاء، مثلاً، بتجهيز المؤسسات الأكاديمية بآخر المستحدثات التكنولوجية لن يجعل منها منارات حدثية في الميدان السمعي البصري. ويخطئ من يتصور أن هذا الأمر هو المدخل الصحيح للتكيف مع متطلبات العصر، فإذا لم يكن هناك تفاعل بين الرأسمال البشري وهذه الأجهزة، فإن الفاعلية ستهجر مؤسساتنا الأكاديمية. فهذه المرحلة، التي تتميز بكثرة رهاناتها بالنسبة إلى المنطقة العربية، تتطلب من مؤسساتنا الأكاديمية العمل على تكيف مناهجها مع الواقع الجديد لتأهيل أفراد لديهم كفاية في المعرفة التكنولوجية، ولكنهم مدركون لقضايا مجتمعاتهم ولطبيعة العالم الذي نعيش فيه، إذ تقوم الشبكات الإعلامية العابرة للقارات بصياغة العقول وتنميطها. ولن يتأتى ذلك إلا بكوادر تجمع بين الكفاءة المعرفية والتكنولوجية، ولا تستنسخ رؤى الآخرين وتقلدهم. إن المثبتين كثر، لكن العمل الدؤوب والمتواصل كفيل بأن يجعل مؤسساتنا الأكاديمية والإعلامية قادرة على رفع تحدي العصر، ولا أدل على ذلك ما حققته بعض القنوات العربية الفضائية في الفترة الأخيرة، التي أكدت أننا لسنا محكومين أبدياً بقدرية التدفق الإعلامي أحادي الجانب.

فواقع الحال، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، أن الكل يغني ليلاه. فالهوة واسعة بين مؤسسات التأهيل الأكاديمي والمؤسسات الإعلامية. والنتيجة أن التأهيل المعرفي في مجال الإذاعة والتلفزيون، وهو ما ينطبق على كل التخصصات الأخرى، يصبح عملية لا نبالغ إذا وصفناها بالعبثية. فما معنى أن يلتحق كل من «هبّ ودبّ» بالعمل الإذاعي أو التلفزيوني في ظل وجود معاهد وكليات متخصصة في هذا المجال، بالرغم من أن بعض الدول العربية مثلاً تتوفر على «ترسانة» قانونية تحصر العمل الإعلامي عموماً في خريجي هذه المعاهد والكليات. لكن هناك فرقا بين الشرعية القانونية والشرعية الواقعية. والواقع أن هناك أسباباً عديدة منها الموضوعي وغير الموضوعي في هذا الطلاق «البائن» بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل، أي المؤسسات الإعلامية. وهي للتذكير مسؤولية متقاسمة. فغالبية مؤسسات التأهيل الأكاديمي في العالم العربي، وبالرغم من خطاباتها وأدبياتها التي

مطلوب من المؤسسات
الأكاديمية العربية العمل
على تكيف مناهجها مع
الواقع الجديد وإعداد طلاب
يجمعون بين الكفاءة
المعرفية والتكنولوجية.

تدعو إلى ضرورة التفاعل مع سوق العمل والتكيف مع متطلباته، ما زالت تتعالى على سوق العمل، وتعيش نخبوية عفى عليها الزمن. فبدل أن تجسر العلاقة بينها وبينه، فإنها في ممارستها العملية تعمل على تكريس ثقافة فوقية غير فاعلة، تبعدنا عن الاهتمامات المجتمعية. إذ كيف نفسر أن الطالب في كليات و معاهد الإعلام، يتم حشو دماغه بنظريات وقوالب في كتابة الخبر الإذاعي والتلفزيوني مثلاً فقدت صلاحيتها العلمية والمعرفية، إذ لم يتم تجديدها أو تطعيمها منذ سنوات عديدة. فإذا ما التحق بإحدى المؤسسات الإعلامية للتدريب أو العمل، ينصحونه بكل بساطة أن ينسى كل ما قيل له في القاعة الدراسية وطبقه في الأستديو الدراسي، ويخضع لرؤى ثانية قد تكون في أحيان كثيرة على النقيض مما تعلمه في المؤسسة الأكاديمية. والحاصل أن هذه القوالب تحتاج إلى عملية إعادة تكيف للتواء مع متطلبات العصر خاصة ما أدخلته المستحدثات التكنولوجية. وإذا كانت هناك بعض الجهود الفردية لتجاوز هذا الوضع، فإنها تبقى استثناءات، ذلك أن المؤسسات الأكاديمية القائمة على التأهيل المعرفي في هذا المجال تحكّمها عقلية «المدارس» التي هي تكريس لرؤى إيديولوجية أكثر منها حرص على التجديد المعرفي. أما المؤسسات الإعلامية، المستندة إلى «شرعية» الممارسة، فالقائمون عليها، خاصة إذا كانوا من غير خريجي الإعلام، يرون في التحصيل العلمي الذي توفره هذه المؤسسات تهويمات نظرية تتغذى على لغة مجردة لا تلامس الواقع، وهو غير ذي نفع لواقع إعلامي أصبحت فيه الكلمة الفصل للتكنولوجيا و«مساحتها» التجميلية. ولا شك أن التأهيل الأكاديمي به نقاط ضعف كثيرة كما ذكرنا، لكننا يجب أن نعترف أيضاً أن الهشاشة المعرفية والمنهجية واللغوية للإعلامي سرعان ما تظهر في القضايا التي يتناولها، إذ لا يحتاج المتابع المدقق إلى جهد كبير ليكتشف المعالجة «السندويتشية» التي تميز الطرح التلفزيوني مثلاً هذه الأيام. فالارتكان إلى التكنولوجيا على أنها صناعة الحدث هو تبرير للتسطيح، وفيه الكثير من الكسل المصحوب بالسذاجة الفكرية. فالتكنولوجيا تبقى أداة إسناد وإبراز للمجهود البشري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محله. والحل الأسلم في هذه الحالة، يبقى العمل ضمن جهد تكاملي بين المؤسساتتين.

إن توفر المؤسسات الإعلامية على تجهيزات رقمية حديثة، يجعلها مكاناً نموذجياً، على الأقل في المستوى التقني، لتزويد الطالب بحصيلة معرفية تقنية يفتقدها في المؤسسة الأكاديمية. وعليه، هناك جهود متواصلة لعقد اتفاقيات مع المؤسسات الإعلامية لتدريب الطلبة وصقل معارفهم النظرية، إذ نحرص على إشراك المؤسسات في البرامج التدريبية ضمن رؤية تراعي التحصيل التدريجي للطلاب، مع مراعاة قدراتهم الاستيعابية. كما يتم دفع الطلبة للقيام بمشاريع تخرجهم ضمن هذه المؤسسات، بحيث يتم اختيار المواضيع التي تستجيب لحاجات هذه المؤسسات، وبذلك تحصل الفائدة لجميع الأطراف، المؤسسة الأكاديمية والمؤسسة الإعلامية والطالب.

**هناك حرص على تشريك
المؤسسات في البرامج
التدريسية ضمن رؤية
تراعي التحصيل التدريجي
للطلاب، مع مراعاة قدراتهم
الاستيعابية.**